مكانة التسيير الجبائي في التصدي للأخطار الجبائية التي تعترض المؤسسة الاقتصادية

The position of fiscal management in addressing fiscal risks to the economic institution

شعيبي مصطفى[1]*

[1] ط.د جامعة علي لونيسي البليدة02 (الجزائر)، chaibi2022mus@gmail.com

تاريخ الاستلام: 26 /2022/11 تاريخ القبول: 2022/11/29 تاريخ النشر: 2022/12/01

ملخص: نهدف من خلال هذه الدراسة إلى التعرف عن العلاقة التي تربط بين **التسيير الجبائي الفعال** و**الأخطار الجبائية**، حيث يشير الأول إلى الاستعمال الأمثل للموارد المتاحة للمؤسسة من أجل الوصول إلى الأهداف المسطرة، حيث يعتبر مزيجا بين السلوك القانوني والسلوك الجبائي وعلم التسيير من أجل التصدي والحدّ من الاخطار الجبائية(التغير الذي قد يحصل في النظام الجبائي، الرقابة الجبائية...الخ) التي قد تعترض المؤسسة الاقتصادية.

حيث **توصلنا** من خلال هذه الدراسة إلى أنّ التسيير الجبائي الفعال أي استخدام أدواته (التدقيق الجبائي، الاستشارة الجبائية،...الخ)، يؤدي إلى التقليل بشكل كبير جدا من المخاطر التي قد تعترض المؤسسة الاقتصادية وبالتالي تحول دون تحقيق الأهداف التي تكون قد سطرتها من قبل.

عليه فقد **أوصت دراستنا** بضرورة الاهتمام بأدوات التسيير الجبائي ومحاولة توظيفها بما يخدم مصالح المؤسسة في مختلف التطبيقات الواقعية.

الكلمات المفاتيح: تسيير، جبائي، مخاطر، تدقيق، استشارة، رقابة، رقابة جبائية، مؤسسة.

تصنيف JEL : O20,O30,L6,P4.

Abstract:

Through this study, we aim to identify the relationship between effective fiscal management and fiscal risks, as the first refers to the optimal use of the available resources of the institution in order to reach the established goals, as it is considered a mixture between legal behavior, fiscal behavior and management

* المؤلف المرسل

science in order to address and reduce risks. Taxation (the change that may occur in the tax system, tax control ... etc.) that may hinder the economic establishment.
Through this study, we concluded that effective tax management, i.e. the use of its tools (tax audit, tax advisory, ... etc.), leads to a very significant reduction in the risks that may confront the economic enterprise and thus prevents the achievement of the objectives that it had set for Before.
Accordingly, our study recommended the need to pay attention to tax management tools and try to employ them to serve the interests of the institution in various realistic applications.

Keywords: management, tax, risk, audit, consulting, control, tax control, institution.
Jel Classification Codes : O20,O30,L6,P4.

1.مقدمة

تعتبر الإيرادات الجبائية الناجمة عن النشاط الاقتصادي للمؤسسات بشكل عام من اهم المصادر الأساسية التي يمكن أن تعتمد عليها الدولة في تمويل ميزانيتها، من خلال عديد الضرائب والرسوم المفروضة عليها والتي تعود بالنفع العام على إيرادات الدولة، لكن في ظل سعي المؤسسة تحقيق عوائد وأرباح وجب عليها أن تكون في حالة وعي تام من أجل تحمل القدر المناسب والملائم من الضرائب لكي لا تثقل مواردها الاقتصادية تحقيقا لجميع مزايا أصحاب المصالح الذين لديهم علاقة مع المؤسسة. كما يقع على المؤسسة ضرورة التحكم في جميع الأعباء التي تلحق بالمؤسسة والتي منها العبء الضريبي تحقيقا للميزة التنافسية؛

كما يمكن الإشارة بأنه أثناء نشاط المؤسسة يمكن أن تصادفها العديد من المخاطر بشكل عام(اقتصادية، اجتماعية، ثقافية، سياسية، مالية...الخ)، ولعل أهم هذه المخاطر وأدقها المخاطر الجبائية التي تشير التغيّر الذي قد يحصل في النظام الجبائي بشكل عام، أو الرقابة الجبائية التي تقوم بها مصالح إدارة الضرائب على وجه الخصوص؛

عليه يظهر أهمية مفهوم التسيير الجبائي الفعال كأحد الروافد الأساسية من أجل تعامل المؤسسة مع الجبائية ومحاولة تسييرها من أجل خدمة مصالح المؤسسة عن طريق الحدّ أو التقليل من المخاطر التي قد تحدق بها. إذ التسيير الجبائي الفعّال ومحالة تضمين العامل الجبائي في الاستراتيجية العامة للمؤسسة من شانه أن يساهم في التحكم في جانب مهم من التكاليف المالية، وعليه الرفع من المردودية المالية للمؤسسة والأداء المالي لها. وفي ظل ما سبق يمكن طرح إشكالية دراستنا من خلال السؤال المحور التالي:

1.1.اشكالية الدراسة:

إلى أي مدى يمكن أن يساهم التسيير الجبائي الفعّال في التصدي للأخطار الجبائية التي تعترض نشاط المؤسسة الاقتصادية ؟

2.1. الفرضيات:

يمكن اعتماد الفرضيات التالية:

-التسيير الجبائي الفعال يؤدي إلى التقليل من المخاطر الجبائية التي تصادف نشاط المؤسسة الاقتصادية؛

-هناك علاقة إيجابية بين أدوات التسيير الجبائي(التدقيق الجبائي، الاستشارة الجبائية) والحدّ من المخاطر الجبائية تغيرّ النظام الجبائي، الرقابة الجبائية)؛

3.1. أهداف البحث:

تهدف الدراسة الى الوقوف على المفاهيم المتعلقة بالتسيير الجبائي الفعال في المؤسسة الاقتصادية وأهدافه وكذا ومختلف أدوته والمبادئ التي يقوم عليها التسيير الجبائي، وأهم المخاطر الجبائية التي تعترض المؤسسة وكيفية التصدي لها من خلال التسيير الجبائي.

4.1. أهمية البحث: يمكن التدليل على أهمية الدراسة من خلال تلك التحولات الاقتصادية والتسييرية التي تعيشها المؤسسات بشكل عام، مما يحتم على المؤسسة الجزائرية تطبيق مختلف أدوات التسيير المختلفة والتي منها التسيير الجبائي الذي لا يحظى بمكانة كبيرة جدا في المؤسسات؛ يضاف إليها ضخامة الديون والتكاليف الجبائية التي تعيشها مختلف المؤسسات مما يحتم عليها ضرورة تبني مفهوم التسيير الجبائي الفعال كآلية للحد أو التقليل من هذه الديون؛

2. التسيير الجبائي الفعال: المفهوم، المبادئ، الأهداف والأدوات:

سوف نحاول أن نتعرض من خلال هذه النقطة إلى المفاهيم التي أوردت حول التسيير الجبائي وكذا الأهداف الأساسية التي نسعى إليها من وراءه والتعريج على مختلف مبادئه وأدواته الأساسية من خلال ما يلي:

1.2 مفهوم التسيير الجبائي الفعال: تناول مفهوم التسيير الجبائي بشكل عام مجموعة من الباحثين والخبراء، حيث يمكن تعريفه بأنه: استخدام الأدوات الجبائية في صالح المؤسسة وتصبح متغيرا فاعلا استراتيجيا يمكن ان يحقق القيمة المضافة ويطرح الاستعمال الذكي للضريبة بشكل عام (Collectte, 1998, p. 22).

في حين عرف التسيير الجبائي الفعال آخرون بأنه: ذلك الاختيار الجبائي الذي يكون بين جملة البدائل الجبائية المتاحة، آخذا بعين الاعتبار جملة النصوص التشريعية الجبائية في المجال، الخصوصيات لكل مؤسسة، درجة الخطر الجبائي المحتمل... (Jamess, 1996, p. 10).

من خلال تحليل المفهومين السابقين يمكن القول بأنه (سليماني، 2018):

-يعتبر التسيير الجبائي ممارسة قانونية كون المؤسسة تراعي كافة النصوص القانونية والتشريعية الخاصة بمجال الجباية وتؤدي كافة الالتزامات التي تفرضها عليها هذه الأخيرة وهي تمثل نقطة التمايز بين كل من المصطلحات: التسيير الجبائي، التهرب الجبائي، الغش الجبائي؛

-التأكيد على وفرة الخيارات الجبائية أمام المؤسسة مما يفرض عليها الاختيار بأفضل الوسائل والطرف للبدائل المتاحة، إذ الحديث عن التسيير الجبائي الفعال يفرض تنوع وتعدد البدائل لكي نستطيع القيام بالاختيار؛

-يمكن استخدام الجبائية كأحد الأدوات الأساسية والمتغيرات من أجل خدمة اهداف المؤسسة، بحيث تكون أحد المتغيرات في اتخاذ القرارات العادية للمؤسسة (دورة الاستغلال والقرارات الاستراتيجية)؛

-تباين نمط تبني التسيير الجبائي من مؤسسة إلى أخرى حسب الحجم والنوع والأولوية والهدف،

-الخطر الجبائي يتعدد ويتنوع ويزداد من مرحلة إلى أخرى في دورة حياة المؤسسة والتزاماتها الجبائية التي تقع على عاتقها؛

وعليه يمكن استخلاص بأنّ التسيير الجبائي الفعال ما هو إلا عبارة عن جملة الخطوات والأدوات ذات الفعالية والتي تستعمل من أجل بلوغ النتائج التي تكون قد سطرتها المؤسسة في ظل الاستراتيجية العامة لها؛

2.2 مبادئ االتسيير الجبائي: من المبادئ الأساسية للتسيير الجبائي الفعال نجد:

أ-الحرية في التسيير: يعتبر قرار التسيير اختيارا من بين عدة بدائل متاحة قانونا و بمجرد تنفيذه يتوجب على إدارة الضرائب احترامه وعلى المكلف الالتزام به، فالقرار التسييري للمؤسسة غير قابل للنقد من طرف مصلحة الضرائب ما دامت المؤسسة تراعي النصوص التشريعية الجبائية فعلى سبيل المثال قرار التمويل وقد قيد المشرع الجزائري تدخل الإدارة الجبائية في شؤون المؤسسة في أربعة أشكال هي: **الاطلاع، الرقابة، التحقيق** و **المعاينة** .

و بالتالي إدارة الضرائب لا يحق لها الحكم على نوعية التسيير بل على **التصريحات الجبائية** و صحتها فقط حيث يندرج ضمن هذا المبدأ مجموعة من الأسس و المبادئ التي يستند عليها التسيير الجبائي نذكر أهمها:

–اختيار الطريقة الأقل تكلفة: تمنح التشريعات الجبائية بعض الهوامش للتحرك الجبائي مما يمكن المسير من المفاضلة بين الاختيارات الجبائية المتعددة و منه اختيار الطريقة الأقل تكلفة عن طريق استغلال نقاط الضعف أو الفراغات المتواجدة في هذه التشريعات .

–استغلال الامتيازات الممنوحة في ترشيد قرارات المسير فأهمية الضريبة في حياة المؤسسة تترجم في الحجم المالي الذي تتحمله المؤسسة و لهذا نجد أن كل قرار يتخذه المسير هو حامل لتأثير جبائي يتجسد دائما في حجم مالي (زين.ر، 2020، صفحة 02).

ب–عدم التدخل في التسيير:

تحدّد التشريعات وبشكل واضح بأنه لا يمكن للإدارة الضريبية التدخل في نمط تسيير المؤسسة، وبالتالي لا يمكن لها أن تنتقد نمط التسيير المعتمد في المؤسسة، حتى وإن رأت أو علمت بمجموعة مخاطر أو محاذير تسييرية تجابهها المؤسسة.

3.2.أهداف التسيير الجبائي: يمكن تلخيص أهداف التسيير الجبائي في النقاط التالية (زين.ر، 2020):

أ– **تحقيق الأمن الجبائي:** من خلال البحث في ما إذا كانت المؤسسة تتعرض إلى مخاطر جبائية لم تتمكن من تحديدها؛ فالخطر الجبائي هو الأثر السلبي الذي قد تتعرض له المؤسسة نتيجة إخلالها بالتزاماتها الجبائية أو نتيجة أي سبب آخر يرتبط بجباية المؤسسة، و تعتبر المشاكل الجبائية التي قد تحدث للمؤسسة من مسؤولية مديرية المحاسبة أو المالية في حالة عدم وجود مصلحة مختصة في الجباية ، لكن هذا لا يعفي كل مسؤول في المؤسسة من تسيير حصته من الخطر الجبائي حيث من بين الإجراءات التي يجب أن تتخذها المؤسسة من أجل ضمان أمنها الجبائي ، تطوير مهمة ودور المراجعة الجبائية الداخلية التي تمكّن من :– تشخيص الالتزامات الجبائية للمؤسسة؛ – تحديد الاستراتيجية الجبائية للمؤسسة وتقييمها؛ – تخفيض العبء الضريبي من خلال تحسين أداء وفعالية التسيير الجبائي.

ب–التحكم في العبء الضريبي: إن ارتفاع الأعباء الجبائية يؤدي حتما إلى زيادة تكاليف المؤسسة مما يجعل التحكم فيها أمرا مهما للغاية وهذا يتحقق انطلاقا من: – البحث في ما إذا كانت المؤسسة ليست تحت ضغط ضريبي اكبر من ذلك الذي ينتج عن الإطار القانوني الذي تعمل فيه .– تحسين مستوى التنبؤ

و العقلنة الجبائية المعتمدة من طرف المسيرين كتأجيل دفع الضريبة من أجل الاستفادة من وفرات مالية تعزز وضعية الخزينة، كما تجدر الإشارة إلى أنّ ظروف المؤسسة هي التي تحدد عادة شكل التحكم في العبء الضريبي ، فالمؤسسة في بداية نشاطها سيكون هدفها الأساسي هو التخفيض من الضريبة ، بينما المؤسسة التي تكون في حالة تطور فهي تبحث في تحسين صورتها اتجاه البنوك والمساهمين والمستثمرين كذلك من خلال تطبيقها للتسيير الجبائي للنتيجة و الربح.

ج–الفعالية الجبائية: حيث يمكن أن تظهر الفعالية الجبائية من خلال نمطين هما: **الفعالية الجبائية المباشرة** : وتكون بواسطة استغلال المؤسسة لمختلف الحوافز والامتيازات الجبائية المتاحة لها قانونا لتحقق وفرات مالية، **الفعالية الجبائية غير المباشرة** : وتظهر في التشريعات الجبائية التي تمنح مجال لتعدد الخيارات القانونية المختلفة مما يؤدي إلى تحقيق هدفها الجبائي المراد. مما يؤدي إلى **خدمة الاستراتيجية** العامة للمؤسسة، حيث تتدخل الجباية في تحديد الخيارات الاستراتيجية للمؤسسة و تعتبر كأحد محددات اتخاذ القرار مثل الشكل القانوني للمؤسسة مما يبين العلاقة الوطيدة بين الجباية و الاستراتيجية مما يجعلها هدفا مهما من أهداف التسيير الجبائي.

4.2 أدوات التسيير الجبائي: يمكن التعرض إلى أهم أداتين هما: التدقيق الجبائي والاستشارة الجبائية من خلال ما يلي:

أ–التدقيق الجبائي: يعتبر التدقيق الجبائي عملية جوهرية في نظام المحاسبة الضريبية فهو يعتبر إجراء رقابي يسعى للتحقق من مراعاة المكلف للأحكام والمتطلبات القانونية للضريبة عند إعداده لتصريحاته الجبائية و لملفه الجبائي و شمول هذا الملف لكافة العمليات التي نص عليها القانون الجبائي.

حيث يمكن تعريفه: بأنه عبارة عن اختبار نقدي للحالة الجبائية للمؤسسة و يتعلق الأمر بالبحث في مدى احترام المؤسسة للتصريحات الواجب القيام بها وكذا لقواعد الخاصة بتحديد النتيجة الخاضعة للضريبة.

كما عرّف التدقيق الجبائي بأنه: عملية التأكد من صدق و صحة التصريحات الجبائية لمؤسسة ما بغرض تكوين رأي عام يسمح بتشخيص الوضعية و هذا لجعلها قادرة على تحقيق الأمن الجبائي للمؤسسة، من الناحية القانونية، أما من جانب الفعالية فهو يساهم في تحسين التسيير الجبائي لها. بهذا المفهوم يعتبر التدقيق الجبائي أداة وقائية بالنسبة للمؤسسة ، فهو يساعد على انتقاد وضعيتها اتجاه مصلحة الضرائب و تصحيحها، و هذا من خلال التأكد من أن المؤسسة غير معرضة للأخطار الجبائية إضافة إلى هذا التأكد أن التكلفة الضريبية في أدنى حدودها.

كما يهدف التدقيق الجبائي إلى:

-التحقق من أن المؤسسة غير معرضة لمخاطر جبائية لم يتم تحديدها بعد .

- التحقق في إطار السياق القانوني أن المؤسسة غير معرضة لفرض ضرائب إضافية أو تصحيحية

-البحث عن تكييف الهياكل داخل المؤسسة بشكل يتيح تخفيض الضرائب

-القيام بمهمة التدقيق الجبائي بشكل دوري يمكن أن يسمح في كل مرة من معرفة الوضعية الجبائية للمؤسسة

- التدقيق الجبائي يحصر نقاط القوة و الضعف في المؤسسة و تحسين إجراءات اتخاذ القرار.

- تقييم الخطر الجبائي الناشئ عن تطبيق خاطئ للقواعد الجبائية.

ويمكن ان يكون التدقيق الجبائي داخليا، كما يمكن أن يكون خارجيا: فيتضمن **التدقيق الجبائي الداخلي**: المهام الذي يقوم به مدقق أجير من داخل المؤسسة ، ويعتبر كوظيفة دائمة له، أما **التدقيق الجبائي الخارجي**: تقوم المؤسسة من خلاله بتعيين مدقق خارجي محافظ حسابات، خبير محاسب مستقل عن المؤسسة، يأتي أحيانا لتكميل التدقيق الداخلي.

أما فيما يخص **مراحل التدقيق الجبائي** باعتبار الهدف الرئيسي من التدقيق الجبائي هو الخروج بوضعية جبائية سليمة تقنع إدارة الضرائب و تجنب المؤسسة الوقوع في مشاكل معها. فإن الخطوات التي يتبعها المدقق المعين من قبل المؤسسة هي نفسها الخطوات التي يقوم بها المراجع التابع إلى جهة خارجية وتتمثل هذه الخطوات في :

*–**مرحلة الإعداد**: و هي المرحلة التي يقوم فيها المدقق بجمع المعلومات الخاصة بالمؤسسة و التعرف على المخاطر التي يمكن أن تصادفها، حيث تنقسم هذه المرحلة إلى: **التحضير**: و تتمثل هذه المرحلة في عملية جمع المعلومات الخاصة بالمؤسسة وكذلك جميع الموارد المادية و البشرية اللازمة و هذا وفقا لمعايير التدقيق المتفق عليها بالإضافة إلى بحث السوابق الجبائية لها، **والتخطيط**: في هذه المرحلة يتم وضع الأهداف المراد الوصول إليها بكفاءة وفعالية

*–**مرحلة تقييم نظام الرقابة الداخلية**: تعتبر هذه المرحلة أهم ما يقوم به المدقق، ألنها تحدد نقاط القوة و الضعف للمؤسسة كما تعمل على تقييم الإجراءات المطبقة و مدى فعاليتها، و تتمثل في خطوات تقييم نظام الرقابة الداخلية بصفة عامة في: جمع الإجراءات، استعمال خرائط تتابع الوثائق ما بين المصالح، ملخصات الإجراءات، ملخصات الأدلة الكبيرة اختبارات تطابق الفهم.

تقييم أولي لنظام الرقابة الداخلية: نقاط قوة النظام. نقاط ضعف النظام .اختبارات الاستمرارية، اختبارات للتأكد من نقاط القوة في الواقع، تقييم نهائي لنظام الرقابة الداخلية: نقاط قوة النظام، ضعف في تصور النظام، وثائق الحوصلة.

*-**مرحلة إعداد التقرير**: يقوم المدقق بإعداد تقرير يتضمن النتائج المتوصل إليها خلال التحقيق بحيث يحتوي هذا التقرير على: تقييم الأخطار الجبائية و مدى تأثيرها على المؤسسة، اقتراحات حول الامتيازات التي يمكن أن تستفيد منها المؤسسة، توجيه توصيات إلى المسيرين، حيث تقسم هذه التوصيات إلى: توصيات علاجية هدفها تصحيح الأخطاء المكتشفة سواء المحاسبية أو الجبائية، وكذا توصيات وقائية الهدف منها قدرة المؤسسة على تبرير موقفها في حالة إخضاعها لمراقبة جبائية من طرف إدارة الضرائب و إعطاء نصائح حول كيفية تجنب المخاطر و الاختلالات.

ب- الاستشارة الجبائية: سوف نتطرف إلى الاستشارة الجبائية من خلال النقاط التالية:

*- **تعرف الخدمة الاستشارية** أنها "علاقة تفاعلية بين خبير استشاري مؤهل بحكم تكوينه العلمي وخبريته العملية ومقدرته الفنية وعميل يحتاج إلى هذا الخبير" (الدين ب.، ديسمبر 2019، صفحة 213) ؛ وبالرجوع إلى التشريع الجزائري، فإن مفهوم الاستشارة الجبائية ضيق نوعا ما، حيث ينظم هذه المهنة في الجزائر الأمر 87-71 المؤرخ في 29 ديسمبر 1971 ،و الذي يحدّد شروط ممارسة مهنة المستشار الجبائي، المعدلّ والمتمم بالمادة 155 من قانون المالية لسنة 1996 ، هذا الأخير عرف المستشار الجبائي في المادة 2 منه: "يقصد بمفهوم المستشار الجبائي كل من يقدم المشورات أو الاستشارات بصفة شخصية أو عامة، أو يقوم كذلك بجميع الأشغال المتعلقة بالجبائية لحساب زبونه، ويمكن أن يدعى على وجه الخصوص لوضع التصريحات الجبائية، وتدقيق الانذارات وتحرير وتقديم الشكاوى للإدارات الجبائية بصفته وكيلا") (الدين ب.، ديسمبر 2019، صفحة 220).

*-**متطلبات المستشار الجبائي**: ظهرت خدمات الاستشارة الجبائية نتيجة لتعقيد مجال الأعمال عموما والمجال الجبائي على وجه الخصوص، وعلى المستشار الجبائي الذي تعينه المؤسسة أن يكون عند الثقة الموضوعة فيه، مما يستوجب أن تتوفر فيه مجموعة من المتطلبات المهنية والأخلاقية والقدرة على التسيير بما يسمح له بالإحاطة بالمخاطر الجبائية من جهة، وتقديم نصائح مناسبة تسمح باستغلال الفرص الجبائية المتاحة من جهة أخرى. وانطلاقا من متطلبات المهنة وطابعها المتغير باستمرار، يرى بعض الباحثين أن تحقيق جودة الاستشارات الجبائية يعتمد على توفر المستشار الجبائي على المواصفات التالية) بوعالم، 2005 ،ص. 15 - (: العناصر المتعلقة بشخص المستشار، وترتبط أساسا بشروط التأهيل ل العملي

والعملي والتخصص والتدرج المهني – .الشروط المتعلقة بالعلاقة مع الزملاء، وهي ترتكز على الالتزام بقواعد السلوك المهني إضافة إلى البحث عن رضا العملاء – .العناصر المتعلقة أبداء الاستشارات ، وفيها جيب أن يبذل المستشار الجبائي أقصى عناية ممكنة المهام الموكلة إليه، وأن لا يقتصر دوره على النصيحة فقط، بل يجب عليه التحذير المبكر.

*– **أشكال الاستشارة الجبائية في الجزائر:** تختلف الأساليب التي تعتمدها المؤسسات الجزائرية في تعيين المستشار، فمنها من يمكن الاستفادة من خدمات المستشار الجبائي من كونه داخل الهيكل التنظيمي للمؤسسة، فيما يمكن أن تلجأ مؤسسات أخرى إلى تعيين مستشارين خارجين للاستفادة من هذه الخدمات، وهناك من يجمع بين الأسلوبين أي الاستفادة من مستشارين داخلين ومستشارين خارجين او يمكن الجمع بينهما.

3.تحليل المخاطر الجبائية التي تعترض المؤسسة: يعرف الخطر الجبائي على أنه تلك الأعباء الإضافية التي تتحملها المؤسسة بسبب عدم احترامها للقواعد الجبائية، والتي تتمثل أساسا في العقوبات والغرامات (زين.ر، 2020، صفحة 35).

1.3. أهداف دراسة المخاطر الجبائية: إنّ الهدف الأساسي من وراء دراسة المخاطر الجبائية هي تحقيق ما يلي:

–مراقبة المخاطر الجبائية التي تعترض المؤسسة خاصة ما تعلق منها بكل من : TVA,IBS,PAP، وكذا الضرائب الأخرى التي تواجهها المؤسسة؛

–تحديد ومراقبة ماذا كانت المؤسسة معرضة إلى مخاطر أخرى أو لا؟

–دراسة وتحديد العبء الجبائي الأقل للمؤسسة بأي طريقة ممكنة؛

–البحث فيما إذا يمكن تدنئة العبء الجبائي بأقل ما يمكن، بالنظر إلى الطبيعة القانونية للمؤسسة؛

–التعرف على البيئة الجبائية للمؤسسة(مزايا وسلبيات، فرص وتهديدات)؛

–التعرف على الخيارات الجبائية للمؤسسة وتحديد المعايير الجبائية؛

2.3.مصادر المخاطر الجبائية: تتعدد مصادر المخاطر الجبائية التي تجابهها المؤسسة وتتعدد بين مصادر داخلية وأخرى خارجية يمكن أن نتعرض لها من خلال ما يلي:

***–المخاطر الجبائية الداخلية:** يمكن ذكر أهم هذه المخاطر في:

–نقص أو عدم كفاءة الموارد البشرية؛

–عدم التحكم في التقنيات المستخدمة في المجال؛

-عدم المعرفة الكافية بالقوانين والتنظيمات وكذا الاجتهادات القضائية في الميدان؛

-إغفال المزايا الجبائية المتاحة؛

-نقص الرقابة الذاتية؛

-قلة التنسيق بين مختلف المصالح المكلفة بالتسيير الجبائي؛

-الاختلالات التي قد تقع في المحاسبة كعدم انتظامها أو عدم انسجامها او دقتها؛

-إفضاء الأسرار المهنية من قبل بعض العمال غير الملتزمين؛

***-المخاطر الجبائية الخارجية:** يمكن ذكر أهم هذه المخاطر في:

-التغيرات الأساسية التي قد تحدث على التشريعات والقوانين ومختلف التنظيمات في المجال؛

-صعوبة تفسير النصوص والتنظيمات القانونية التي تعنى بالأمور والقضايا الجبائية والتي تهم المؤسسة؛

-بروز بعض الاجتهادات القضائية في ميدان الجباية وعدم اطلاع الموظفين عليه؛

-التفسيرات التي قد تكون خاطئة والمعتمدة من بعض الإدارات الجبائية والتي قد ينعكس ذلك سلبا على إدارة المؤسسة؛

-بعض النشاطات تكون غير متلائمة وطبيعة التسيير الجبائي في المؤسسة؛

-التضاد والاختلاف والتنافر بين المحاسبة من جهة والجباية من جهة ثانية؛

-الصعوبات التي تواجه المؤسسة في اثبات بعض المصاريف من الناحية القانونية؛

-الضغوطات التي تواجهها المؤسسة من قبل الزبائن وكذا الموردين والأطراف ذوي الصلة مع المؤسسة والتي قد تؤدي إلى عدم احترام القواعد القانونية الجبائية في الموضوع؛

3.3.أنواع المخاطر الجبائية التي تواجه المؤسسة الاقتصادية: يمكن التعرض إلى أهم هذه المخاطر في النقاط التالية:

-مخاطر المعاملات: Les risques de transaction: حيث المؤسسة كلما تقوم بمعاملة وإلاّ وتكون خاضعة للضريبة، فإذا كانت هذه المعاملة تتسم بالتعقيد فإنّ ذلك سوف يخلق عدم التأكد من الناحية الجبائية وبالتالي هو خطر من المخاطر الجبائية التي تصادفها المؤسسة؛ حيث تقع المؤسسة في مثل هذه المخاطر للعديد من الأسباب التي قد نعرج عنها في: نقص الكفاءات والإطارات التي تكون على دراسة كافية وملائمة بالمعالجة الجبائية كمعاملة بالإضافة إلى نقص الالمام بالإجراءات الجبائية؛ وجود نوع من الضبابية في التعامل مع المعاملات الجبائية والوثائق الضرورية اللازمة من أجل معالجتها (زين.ر، 2020)؛

-**المخاطر العملية**: Les risques opérationnels: ويتعلق الأمر بجميع الأشخاص والأفراد المكلفين بالجباية، وليس فقط وظيفة الجباية بالمؤسسة(تموين، عبور، تسجيل محاسبي، خزينة، فوترة، تسليم، نقل، استثمار.....الخ).

-**مخاطر عدم الامتثال للقانون** Les risques de complaisances ou de non-conformité à la loi: حيث يتعلق هذا الخطر بالسياسة العامة للمؤسسة والعلاقة الوظيفية بين الإدارة والإطارات والعمال في الموضوع، ويرتبط هذا الخطر أساسا بالإجراءات والمعلومات المحاسبية ومراجعتها، وموثوقية نظام المعلومات، يضاف إليها كفاءة الأشخاص المكلفين بالتسيير الجبائية، القوانين التشريعية والتنظيمية الجدية، درجة عدم الوقوع في الأخطاء الجبائية....الخ؛

-مخاطر عدم الانتظام الجبائي: ويتعلق الأمر بالأساس في عدم احترام الآجال القانونية من حيث التصريح أو من حيث الدفع، حيث القانون قد رتب عقوبات عن غياب التصريح او التأخر في تقديمه محدّدة ودقيقة حسب الحالة، وعقوبات أخرى تتعلق بالأساس عن التأخر في الدفع.

-مخاطر جبائية أخرى: تتعلق أساسا بنقص التصريحات كعدم احترام القواعد والشروط التي يقوم عليها حساب الوعاء والقانون قد رتب عنها عقوبات واضحة تحت بند العقوبات المترتبة عن التأخر في الدفع، والمخاطر الأخرى الناتجة عن عدم احترام شروط الاستفادة من المزايا الجبائية.

4.مساهمة التسيير الجبائي في مواجهة الأخطار الجبائية:

يمكن ابراز فعالية التسيير الجبائي من خلال قيام المسير بإدراج الجائب الجبائي في قراراته بشكل يمكنه من تحقيق اهداف المؤسسة وهذا في ظل خضوع ضريبي أقل بصفة قانونية، ويمكن التدليل على ذلك من خلال النقاط التالية:

-إنّ عملية التسيير الجبائي الجيّد يؤدي إلى التقليل من المخاطر الجبائية وبالتالي ينعكس الأمر على تحسين آداء المؤسسة من خلال تقييم أفضل الخيارات الجبائية الممنوحة كاختيار الطبيعة القانونية والتي يتحقق معها أقل خضوع للضريبة وكذلك الحصول على الامتيازات الجبائية والمالية؛

-التسيير الجبائي الفعال يساهم بطريقة أو بأخرى في تجنب المخاطر الجبائية: عن طريق تفادي تحمل تكاليف إضافية ناتجة عن عدم الالتزام بالقواعد الجبائية كالامتناع او التأخر في إيداع التصريحات لدى المصالح الجبائية مما قد يوقعهم في عقوبات إضافية، بالإضافة إلى الغش في التصريحات الجبائية.

5.خاتمة:

لقد أشار مضمون النصوص التي تنظم قواعد الضريبة إلى الحرية في مجال التعاملات بشكل عام، مما قد يؤدي بالمؤسسات الاقتصادية من المفاضلة بين الوضعيات التي تسمح لها بتسيير أفضل للوظيفة الجبائية لها، وهو جوهر ولب التسيير الجبائي، حيث يلاحظ تضمن القانون الجزائري على جملة من الامتيازات بالنسبة للمستثمرين مما يسمح بحسن استغلالها من خلال توفير وفرات وقيم حقيقة للمؤسسة، بالإضافة إلى تمكين المؤسسة من التركيز على المستقبل من خلال تحقيق الأهداف المسطرة ومحاولة التخطيط والتنبؤ بكل التكاليف المرتقبة وخاصة الجبائية منها، ومن اجل السيطرة عليها تم وضع استراتيجيات تتماشى والأهداف المسطرة.

يحقق التسيير الجبائي الفعال في المؤسسة العديد من القيم المضافة من خلال تمكين المؤسسة من الناحية الاقتصادية من تحقيق أهدافها بأقل تكلفة ممكنة، يضاف إليها فإنّ تطبيق أدوات التسيير الجبائي بطريقة علمية ودقيقة يؤدي بالضرورة إلى عدم وقوع المؤسسة في المخاطر الجبائية التي قد تعترض نشاط المؤسسات، بالإضافة إلى أنه يعتبر كعامل تحسين وتطوير في الآداء العام بالنسبة للمؤسسات.

عليه توصي دراستنا:

-ضرورة الاعتماد على التسيير الجبائي بمختلف أدواته من اجل مواجهة المخاطر التي قد تواجه المؤسسة؛

-الاعتناء بالأشخاص الذين يقومون بمهمة التدقيق الداخلي من الناحية الجبائية من حيث التكوين والرسكلة ودورات تدريبية من اجل تعميق المفاهيم والمعارف خاصة فيما يتعلق بمختلف الإجراءات والقوانين الجديدة؛

6.المراجع والهوامش:

Jamess, J. D. (1996). Audit et gestion fiscale de l'entreprise. paris: EFE.

Maddala, G. S., & Wu, S. (1999). A Comparative study of unit root tests with panel data and a new simple test. Oxford bulletin of économiques and statistics, 631-652.

MAGHREBI, N., & MIRAKHOR, A. (2016). Partage des Risques et. Etudes en Economie Islamique, p. 29.

Panicos, O., Demetriades, & Khaled A., H. (1996). Does Financial Development Cause Economic Growth ? Time-Series Evidence from Sixteen Countries. Journal of Development Economics, 51, 387-411.

Pedroni, p. (2000). Fully modified OLS for heterogeneous cointegrated panels. Economics(15), 93–130.

Prasad, E. S., Rogoff, K., Wei, S.-J., & Kose, M. A. (2003, march 17). The effects of financial globalization on developing countries: Some empirical evidence. Consulté le march 16, 2019, sur IMF Occasional Paper, International Monetary Fund: https://www.imf.org/external/np/res/docs/2003/031703.pdf

the world bank. (2014).

الدين, ب. ك) .ديسمبر 2019 .(درو الاستشارة الجبائية في تفعيل التسيير الجبائي في المؤسسة الاقتصادية .مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية.

الدين, ك. ب .(s.d.) .دور الاستشارة الجبائية في تفعيل التسيير الجبائي في المؤسسة الاقتصاد.

زين.ر .(2020) .دراسات جبائية ومحاسبية معمقة . تسير وتدقيق جبائي .جيجل, كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير, جامعة جيجل/الجزائر.

سليماني, ب. س .(2018) .دور التسيير الجبائي في تحسين الآداء المالي للمؤسسات الاقتصادية .المعيار.693 ,

سوزان كرين، و واخرون. (02 مارس, 2003). التطور المالي في منطقة الشرق الأوسط و شمال إفريقيا،، مارس 2003، ص 02. تاريخ الاسترداد 11 سبتمر, 2019، من صندوق النقد الدولي: https://www.imf.org/external/pubs/ft/med/2003/ara/creane.pdf